

لللاجئين

بوابة اللاجئين الفلسطينيين
Palestinian Refugees Portal

الانتخابات الفلسطينية قمع الإرادة الشعبية

ورقة موقف

آزار / مارس 2021



بناء على توافق بين حركتي فتح وحماس، أصدر رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، مرسوماً رئاسياً في كانون الثاني/ يناير 2021، يحدد فيه 22 أيار / مايو 2021 كموعداً لإجراء انتخابات المجلس التشريعي، على أن تتبعها انتخابات لرئاسة السلطة نهاية تموز/ يوليو 2021، ويتم تشكيل مجلس وطني في آب/ أغسطس من نفس العام.

تأتي القرارات المعلنة بشأن تنفيذ الانتخابات بعد 15 عاماً من الفشل السياسي الرسمي، والقمع الأمني، والتضييق على الحريات العامة، والتجويع الممنهج المسلط على قطاع غزة، وسياسات استبداد وتفرد بالمؤسسة الرسمية الفلسطينية تعمقت مفاعيله بستار الانقسام.

شكلت هذه المدة سنوات من الهدر والاستنزاف للحقوق الفلسطينية، باستمرار الرهان على مسارات التسوية والتنسيق مع مجرمي الحرب الصهاينة، بما يشكل غطاءً لسياسات الاستيطان، والتهويد والقتل والحصار، وتصفية حقوق اللاجئين الذين لم تتوانى القيادة الرسمية الفلسطينية في تقديم تنازلاتها الخاصة عن حقوقهم.

وبينما تتوق جموع الفلسطينيين لتغيير حقيقي في واقعها، وفي المشهد السياسي والقيادي، تأتي هذه الانتخابات كأداة لقطع الطريق أمام أي تغيير حقيقي، وقمع لحق الشعب الفلسطيني الإنساني والديمقراطي في إنتاج تمثيله الوطني كجزء من سياق تقرير مصيره على أرضه.

تعرض هذه الورقة موقفاً من السياق الذي يتم توظيف الانتخابات فيه ضد الحق الديمقراطي لمجموع الفلسطينيين، وخصوصاً فلسطينيي الخارج والشتات من اللاجئين.

أولاً: إعادة تعريف الفلسطيني

تستخدم المنظومة السياسية الفلسطينية منذ اتفاقية "أوسلو" اقتراع الفلسطينيين في الضفة والقطاع كأداة للاحتفاظ بتمثيلها السياسي للفلسطينيين، وفق تصميم ممنهج تختار فيه ناخبها ولا يختارونها، حيث تستبعد مجموع اللاجئين الفلسطينيين خارج الضفة والقطاع، وعموم لاجئي الشتات والخارج من الحق في التصويت لاختيار قيادة فلسطينية، محددة بذلك تعريفها للشعب الفلسطيني باعتباره "مواطني حدودها المتخيلة ضمن الأراضي المحتلة عام 1967"، وبهذا تُخرج ما يقدر بـ

10 ملايين فلسطيني هم مجموع الفلسطينيين في الشتات والخارج، بينهم نحو 4 ملايين لاجئ في مخيمات دول الطوق، من دائرة من يحق لهم الانتخاب، محاولة عملية الاقتراع الخاصة بـ "السلطة الوطنية" لما يشبه أداة العقاب للفلسطيني الذي شتته الاحتلال ومشروعه الاستيطاني، فيما تواصل الحديث باسمه، وممارسة المساومات السياسية على حقوقه، سواء تلك المضمنة كجزء من الحقوق الجماعية للشعب الفلسطيني، أو حقوق اللاجئين الفلسطينيين، مضيئة بذلك لمآسي التشريد واللجوء والشتات عبئاً جديداً هو فرض نوع من المواطنة الجزئية على هؤلاء الفلسطينيين، يكون فيها انتماءهم رمزي مقيد بالصمت وتجاهل صوتهم وقمع محاولاتهم لانتاج أشكال من التنظيم الذاتي أو إفراز أجسام تتحدث باسمهم، ووسم هذه المحاولات باعتبارها انتقاصاً من وحدة الشعب الفلسطيني وتمثيله، فيما تستبيح ممارسة استبعادهم على نحو ممنهج.

ثانياً: الانتخابات كأداة لردع الديمقراطية

لا تأتي الانتخابات كجزء من عملية ديمقراطية أو كأداة تأسيسية لها، ولكن كنقطة تحصيل لمسيرة طويلة من العقاب المسلط على

الفلسطينيين، وتعبير عن إرادة الأطراف المحلية والدولية والإقليمية التي أنتجت وقادت سياسات العقاب ضد الفلسطينيين، وهي ذاتها الأطراف المهيمنة على المنظومة السياسية الفلسطينية. وفي ضوء الشروط المحيطة بالعملية الانتخابية، لا تبدو هذه العملية مخرجاً من هذه الهيمنة، أو من عمليات فرض الهيمنة والعقاب والإخضاع على الفلسطينيين، بل أشبه ما تكون بامتحان لقياس خضوعهم أو تمردهم إزاء كل تلك الجرائم الممارسة بحقهم.

و رغم حديث قادة المنظومة السياسية الفلسطينية عن الشراكة السياسية كهدف لمجموع الإجراءات الحالية، إلا أنها جاءت حتى الآن بما يكرس تفرد رئيس السلطة الفلسطينية كمصدر للسلطات وليس كمنفذ لها، بل إنه يُخضع العملية السياسية برمتها وأطرافها لمعاييره وبرنامجه السياسي ومحدداته.

ثالثاً: اللاجئون وقضيتهم تحت تهديد التسوية

لا تخفي قيادة السلطة الفلسطينية نيتها العودة لعملية التسوية، وترى وكذلك داعميها الدوليين وهم ذاتهم رعاة التسوية، أن تحصيلها لشرعية

انتخابية فلسطينية هو ضرورة للعب دورها في عملية التسوية، التي لم تتغير مدخلاتها إلا نحو مزيد من الإجحاف للفلسطينيين، كما لم يزد موقف القيادة الرسمية الفلسطينية من القضايا الرئيسية وفي مقدمتها قضية اللاجئين إلا هبوطاً.

الإصرار على عدم السماح بمراجعة سياسية لمسار التسوية، وتنظيم الانتخابات تحت سقف هذا المسار وبالشروط الحاكمة له، مع الإصرار على حرمان غالبية الفلسطينيين من التمثيل الوطني، والحيلولة دون مشاركتهم السياسية بشأن قضاياهم المصيرية، يعني بشكل أو بآخر ابقاء حقوق اللاجئين الفلسطينيين كورقة للمقايضة بيد القيادة السياسية على طاولة المفاوضات، بكل ما يعنيه ذلك من تجاوز لمفاهيم الحقوق السياسية والإنسانية لهذا المجموع البشري.

رابعاً: التحايل على مفهوم التمثيل الوطني

لعل جوهر العملية الحالية يمكن توصيفه باعتباره انكفاء القوى الفلسطينية مجتمعة، لقبول التوافق بينها كقاعدة لتجاوز حقوق أساسية للإنسان الفلسطيني، واعتبار توافقها كفيلاً بالتغلب على غياب مقومات عملية

سياسية تستعيد سلطة الشعب الفلسطيني على قراره السياسي، وحقه في اختيار من يمثله.

لعل جوهر الإشكال في هذه العملية هو استبدال مفهوم الإرادة الشعبية بمفهوم الشراكة السياسية، فلو افترضنا مشاركة جميع القوى السياسية في المنظومة السياسية الخاضعة للشروط الدولية والاحتلالية، فإن هذا يشكل نقيضاً تاماً لمفهوم الإرادة الشعبية التي تهدف أي عملية ديمقراطية سليمة للوصول لها والتعبير عنها، وتقويضاً لهذه الإرادة واحتواء وإخضاعاً لأدوات التعبير عنها من أحزاب سياسية وفصائل.

خاتمة:

إن حق الفلسطيني فرداً ومجموعاً في إيملاء إرادته السياسية على المتطلعين لتمثيله، سواء فيما يتعلق بشكل المنظومة السياسية أو خياراتها، هو حق أصيل وليس مكتسباً أو مرهوناً أو مشروطاً، وضرورة إنسانية لضمان تفعيل قدرة هذا الشعب على تقرير مصيره، وانتزاع حقوقه

المسلوبة، وفي مقدمتها حق عودة أكثر من 6.5 مليون لاجئ يمثلون أغلبية الشعب الفلسطيني.

إن التنازلات التي قدمتها القيادة الرسمية الفلسطينية فيما يتعلق بالموقف من حقوق اللاجئين الفلسطينيين، لا يمكن فصلها عن الاستمرار في تهميشها لهذا المجموع والتغول على حقوقه السياسية من قبل هذه القيادة.

كما لا يمكن فصل ذلك عن عمليات إخضاع الأرض الفلسطينية المحتلة، أرضاً وشعباً للهيمنة الدولية والاحتلالية، وفرض تصوراتها لشكل المنظومة السياسية الفلسطينية، وحدود ومسارات عملها.

إن استعادة دور الإرادة الشعبية الفلسطينية، وتمكين كل فلسطيني من تمثيله الوطني، هوضرة لبقاء الهوية الموحدة لهذا الشعب، وتنميتها بالحفاظ على وجوده الحي على أرضه وعودة جموع اللاجئين لأرضهم التي هجروا منها.

و من حيث الشكل، أو المضمون، أو السياق التاريخي، وكذلك الشروط الموضوعية، لا يمكن للانتخابات التشريعية والرئاسية للسلطة الفلسطينية،

أن تشكل أداة لتمكين مجموع الشعب الفلسطيني من حقه في التمثيل الوطني، فالتزامات هذه السلطة بموجب اتفاقيتها مع الاحتلال، وسياساتها الفعلية، يفقدها تماماً مشروعية ادعاء قيادة الفلسطينيين نحو حقهم في تقرير المصير، أو صناعة سياسات خاضعة للإرادة الشعبية ومعبرة عنها، وهذا ما يقود حتماً للنظر والبحث عن وعاء أو جسم أو آلية أخرى ملائمة لتمثيل هذه الإرادة والتعبير الأمين عنها. والسياق التاريخي كما التوافق الفصائلي يتلاقى على اعتبار المجلس الوطني الفلسطيني هو الأداة المرشحة لهذا الدور، وإن كانت حالة الهيمنة من السلطة على منظمة التحرير، وواقع التفرد في التحكم بسياسة المنظمة، واستخدامها كمظلة لتمير سياسات محددة من قيادة السلطة الخاضعة للشروط الاستعماري والدولي، تستدعي شكوكاً كبيرة بشأن قدرة المجلس على القيام بهذا الدور، وهو ما دفع العديد من القوى لوضع تصوراتها لشروط نجاح المجلس الوطني ومنظمة التحرير في النهوض بالمهمة الرئيسية لتمثيل كامل الشعب الفلسطيني في كافة مناطق وجوده.

وفي هذا الجانب تبدو هناك مجموعة من الشروط الموضوعية:

١ - لعل الشرط الأهم يكمن في التوقف عن اعتبار المجلس الوطني أداة لتمثيل رمزي للاجئين وفلسطيني الشتات وإعادة الاعتبار له بصفته أعلى سلطة للشعب الفلسطيني، يمارس فيه الشعب سلطته من خلال أعضاء منتخبين بطريقة ديمقراطية.

٢ - الفصل الوظيفي بين المجلس وأي من مؤسسات السلطة الفلسطينية، والتسليم بسلطة المجلس على مصير السلطة الفلسطينية، بوصفها جسماً قائماً على الأرض الفلسطينية يعمل فيه مواطنون فلسطينيون يمارسون سلطة محلية على أبناء الشعب الفلسطيني في أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة.

٣ - إسقاط الربط القائم بين عضوية المجلس التشريعي وعضوية المجلس الوطني، وإعطاء الفلسطينيين في الضفة والقطاع حق الانتخاب المباشر لممثلهم في المجلس الوطني، بمعزل عن انتخاب أعضاء المجلس التشريعي، وهي عملية لا تتطلب تجهيزات تقنية خاصة أو إضافية (ورقة اقتراع إضافية).

٤- انتخاب أعضاء المجلس الوطني من خلال التمثيل النسبي الكامل، بما يرمى كوتا خاصة بالتوزيع الجغرافي والديموغرافي للفلسطينيين.

ما سبق لا يمكن تحقيقه اعتماداً على توافق فصائلي فحسب، بل يحتاج لأدوات فعل شعبي، تعبر عن مجتمعات الشتات واللجوء الفلسطيني، وكذلك عن أبناء الشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة، وتطلعاتهم نحو حقهم في التمثيل الديمقراطي، وهو ما قد عبرت عنه حملات سابقة للمطالبة بانتخابات للمجلس الوطني، ولكن المطلوب لتحقيق التمثيل يتجاوز فكرة الانتخاب ويستلزم تحقيق شروط كثيرة بينها الشروط السابقة الذكر، وهو ما يبدو كحقل لجهد عابر للمناطق، وأعباء كبيرة قد تتجاوز قدرة مجتمعات اللجوء والشتات في ضوء الضغوط الهائلة التي تعانيها، ويتطلب ضلوع كل تلك القوى المؤمنة بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وتمثيلهم الوطني، بل ويتطلب أدواراً من مجموع المؤسسات ذات الصلة بقضية اللاجئين وفي مقدمتها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" والأمم المتحدة، لا من موقع الوصاية على مجتمعات اللجوء بل من باب الالتزام تجاه الحقوق السياسية لهؤلاء.

إن المؤسسات الفلسطينية النشطة في مجتمعات اللجوء والشتات، والقوى السياسية الفلسطينية، داخل وخارج فلسطين، ملزمة بوضع جهودها وطاقاتها لضمان هذا الحق، والتوقف عن الشراكة في تغييبه وتجاوزة، وخدمة عمليات الإخضاع بشقيها الاستعماري والاستبدادي والتي يعاني منها عموم الفلسطينيين، وفي مقدمتهم اللاجئين، وخاصة اللاجئين خارج فلسطين المحتلة.